المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مركز بحوث الدراسات الإسلامية
بمكة المكرمة

السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية

دكتور
محمد عبد المنعم عفر
أستاذ الاقتصاد الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

١٤١٥هـ

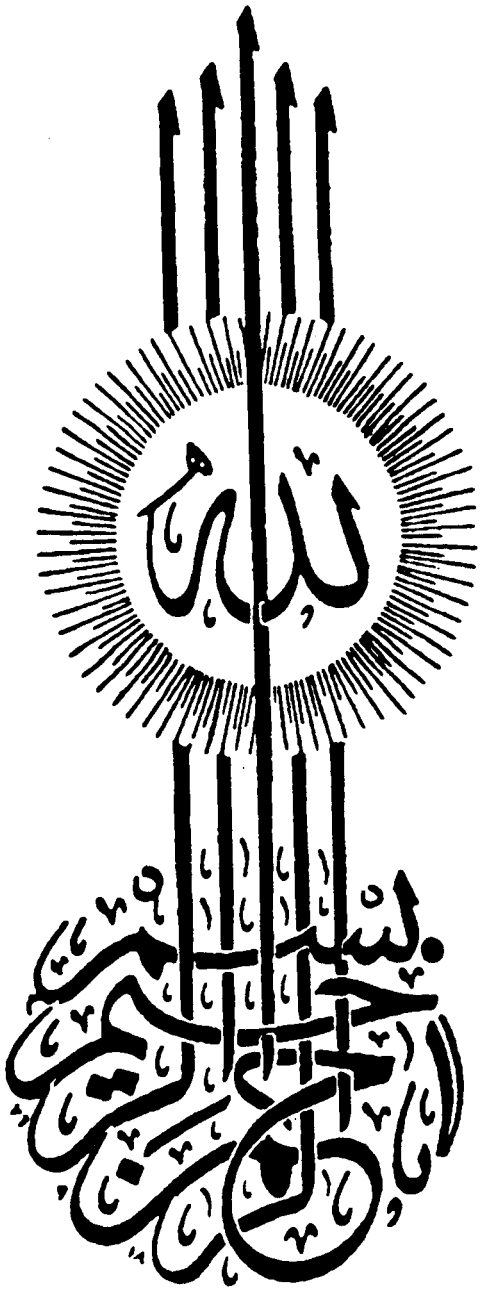
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ذو الفضل والجود والكرم ، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى وعلى آله وصحبه ، وبعد ..

إن السياسات الاقتصادية لأى مجتمع من المجتمعات تقوم على النظام السائد فيه ، إذ تتحدد أهدافها الرئيسية وحدودها العامة التى يلزم على المجتمع وضع سياساته في حدودها وفقا لهذه النظم . وإزاء قيام النظام الاقتصادى الإسلامي على قواعد الشريعة الإسلامية وتنظيماتها للحياة الإنسانية في مختلف جوانبها ، فلا بد وأن تختلف السياسات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية عن السياسات الاقتصادية في المجتمعات الأخرى كنتيجة لاختلاف النظام الاقتصادى الإسلامي عن غيره من النظم الأخرى .

وإذ تتحدد مدى أهمية السياسات الاقتصادية أيضا . لأى مجتمع تبعا لما يضعه نظامه المأخوذة من أولويات لأهدافه التى يسعى لتحقيقها ومشاكله التى يواجهها ، فإن السياسات الاقتصادية الإسلامية لا بد وأ ن تتبع نظام الأولويات الذى تحدده مقاصد الشريعة الإسلامية والتى تحدث عنها الفقهاء وعن ترتيبها وفقا لأهميتها ، وعن وجوب إدارة نظام المجتمع تبعا لها .

وهذا ما قام به هذا البحث لبيان السياسات الاقتصادية الإسلامية وكيفية عملها والآثار المترتبة عليها .

الباب الأول

مفاهيم ومرتكزات

الفصل الأول

مفاهيم عامة

مقدمة :

التعريف بالإسلام :

يقول الله تعالى : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ (سورة آل عمران : آية ١٩) والدين يطلق على الطاعة ، وعلى الملة المتبعة : ويشمل الشرائع كلها .

هذا وقوام الدين ثلاثة : الإسلام والإيمان والإحسان . فالإسلام هو الانقياد لما جاء به رسول الله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ . والإيمان هو التصديق بكل ما جاء به الرسول ، عليه الصلاة والسلام . فالإسلام والإيمان يتلاقيان ولا ينفصلان إلا لدى المنافقين الذين تختلف انقياداتهم الظاهرية عن اعتقادهم . أما الإحسان فإنه مراقبة الله في جميع الأعمال .

وهذه المقومات الثلاثة تقسم تقسيمات أخرى كتقسيمها إلى عقائد وعبادات وشرائع أو إلى عقيدة وشريعة ، إلا أن هذه التقسيمات المختلفة تفيد نفس الأسس التي يقوم عليها الدين . فالعقيدة تعني الإيمان . أما العبادة فهي أركان الإسلام الخمس ، وأما الشريعة فهي القواعد السلوكية والخلقية .

هذا ويشمل الدين الإسلامي على جوانب متعددة متكاملة ومتناسقة تحكم حياة الناس ومعاملاتهم وعباداتهم على النحو التالي[١] :

١ ـ الجانب الروحي : ويشمل العلاقة بين الإنسان وخالقه من عقيدة وعبادات .

٢ ـ الجانب الخلقي : ويشمل الصفات الشخصية الفردية والتي تتمثل في الصدق والأمانة والوفاء والعدالة والتعاون والتراحم والتكافل والتناصح والسخاء وسعة الأفق والصبر والحلم والشجاعة وغيرها .

---

(١) أبو الأعلى المودودي : ترجمة محمد عاصم الحداد ، نظام الحياة في الإسلام ، دار الفكر ، بيروت.

٣ ـ الجانب الاجتماعي : ويقوم على المساواة التامة بين كافة الناس المنتمين إليه في الحقوق والمكانة الاجتماعية دون اعتبار لاختلافات النسب واللون والوطن واللغة ، وقيام المؤسسات الاجتماعية على أساس المودة والرحمة وحسن الأداء والنظام ، والتعامل مع المجتمعات الأخرى المخالفة في العقيدة على أساس من الأخوة الإنسانية المشتركة .

٤ ـ الجانب السياسي : ويقوم على أساس الالتزام بالأصول والمبادىء الدستورية الإسلامية وهي الشريعة وإقامة الدول الإسلامية الملتزمة بالأحكام الشرعية .

٥ ـ الجانب الاقتصادى : وهو الذى يشمل كافة جوانب النشاط الاقتصادى للفرد والمجتمع ، والعلاقات بين أفراد المجتمع في نشاطهم في كسب المعاش وتحقيق المنافع ، وتنظيم جوانب العمل والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار ، والتملك والتصرف في الملكية ، وتحقيق الدخول ، وتوزيع كل من الثروة والدخل ، وما إلى ذلك .

والدين الإسلامي بذلك دين متناسق ومتماسك ، يجمع بين خلوه من الافراط والتفريط ، ومسايرته لمصالح الناس على اختلاف أماكنهم وأزمنتهم وظروفهم ، بما يمكن الأفراد والمجتمعات من توفير الحقوق الطبيعية التي أوجبها الله لهم وهي حق الحياة وحق الحرية وحق العلم وحق العمل والتملك لما اكتسب بالطرق المشروعة ، وحق العدالة والمساواة[١] .

ا ـ التعريف بالدراسات الاقتصادية :

تنقسم الدراسات الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين يتعلق أولاهما بعلم الاقتصاد أو النظرية الاقتصادية . أما الآخر فإنه يختص بالنظام الاقتصادى .

---

(١) مصطفى السباعى : اشتراكية الإسلام ، الطبعة الثانية ، نقابة المهن التعليمية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٥٠ ـ ١٢٣ .

ويختلف علم الاقتصاد عن النظام الاقتصادى في أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل التي تتحكم فيها . أما النظام الاقتصادى فهو الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية ، ولهذا فإنه يشمل مجموعة الإجراءات المؤثرة في الاختيار الاقتصادي الذى يهدف إلى توجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف . ويهتم علم الاقتصاد أيضاً بمشكلة الاختيار في المقام الأول نظراً لتعدد وتنوع الحاجات الإنسانية وما يقابلها من ندرة نسبية في الموارد المتاحة لإشباع هذه الحاجات ووجوب تخصيص هذه الموارد وتوزيعها بين استعمالاتها البديلة ، ويشتمل العلم على نظريات متعددة لتفسير الحياة الاقتصادية مثل قوانين الطلب والعرض والغلة والتكاليف وغيرها والتي تقوم على أساس الاستقراء والملاحظة للظواهر المختلفة .

أما النظام الاقتصادي فإنه بتعريفه السابق يختلف عن علم الاقتصاد في كونه لا يمثل دراسة تحليلية ولا تفسيراً للحياة الاقتصادية بل أنه مجموعة دلائل عمل ترتبط بمفهوم المجتمع للعدالة الاجتماعية فيما يختص بالملكية ووسائل التملك والحرية بأنواعها المختلفة ، كما أنه يتطلب مجموعة من القواعد وإيديولوجية تبررها وعقيدة لدى الأفراد والمجتمع تجعلهم يطبقونها . والنظام الاقتصادى ليس اقتصادياً بحتاً وإنما تؤثر فيه عوامل غير اقتصادية ، لذا فإن التحليل الاقتصادى لا يوصلنا وحده إلى الصورة الدقيقة لميكانيكية النظم الاقتصادية المختلفة . ولا يعنى ذلك انفصال قوانين علم الاقتصاد عن المذاهب والنظم الاقتصادية إذ أن القوانين العلمية تفسر الحياة الاقتصادية في المجتمعات ذات النظم المختلفة . لذا فإن بعض هذه القوانين ينطبق على بعض المجتمعات دون البعض الآخر كقوانين الطلب والعرض مثلاً والتى تعمل في

إطار من حرية السوق لذا يقتصر مجال عملها على المجتمعات الرأسمالية دون المجتمعات الاشتراكية التي كانت تنعدم فيها حرية السوق، قبل التغييرات الجذرية التي بدأت فيها من عام ١٩٨٧ .

وتقوم على النظم الاقتصادية سياسات تتحدد أهدافها الرئيسية وحدودها العامة التى يلزم على المجتمع وضع سياساته في حدودها لعلاج المشكلات الاقتصادية التى تواجه المجتمعات المختلفة وفقاً لهذه النظم إذ تباشر مختلف الدول سياسات اقتصادية معينة والتي تعد أداة الدولة في تحقيق أهدافها في النشاط الاقتصادى وعلاج المشكلات . والسياسات الاقتصادية كما تعنى الإجراءات العملية التى تباشرها الدولة فهي تشير أيضاً إلى الأهداف المطلوب تحقيقها . أي أنها والأمر كذلك تشمل كلاً من الوسائل والأهداف المطلوب تحقيقها . وقد يستخدم تعبير السياسة الاقتصادية بمفهوم واسع ليشمل العديد من الوسائل والأهداف المترابطة وهو يشير في هذه الحالات إلى سلسلة من البرامج المرتبطة فيما بينها والمصممة لتحقيق التنمية الاقتصادية مثلاً أو علاج التضخم أو تحقيق العمالة الكاملة أو غيرها من الأهداف العامة أو مجموعة من هذه الأهداف . وقد توصف هذه البرامج أيضاً بالخطة الاقتصادية كما توصف بالسياسة الاقتصادية . وقد يستخدم تعبير السياسة الاقتصادية بمفهوم ضيق في معالجة مشاكل محدودة كدعم الإنتاج أو خفض الأسعار لبعض المنتجات .

وتقوم السياسات الاقتصادية في جانب منها على المعلومات التي يقدمها علم الاقتصاد (في إطار نظريات عامة ومواد وصفية وإحصائية وواقعية)، وإلى جانب هذا الأساس الاقتصادى الذي تقوم عليه السياسات اللاقتصادية فإنها تعكس أيضاً جوانب غير اقتصادية كالقيم الاجتماعية والجوانب السياسية ، وتتوافق مع نظام المجتمع ، وتأخذ في اعتبارها المفاهيم والإجراءات التشريعية السائدة ، وأن تنفيذها سيتم بواسطة الجهاز الإدارى المتاح للدولة .

٢ ـ أهمية النظام الاقتصادى :

يعرف النظام الاقتصادى بصفة عامة بأنه مجموعة الاجراءات المؤثرة في الاختيار الاقتصادى الذى يهدف إلى توجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف[١] .

ويختلف النظام عن علم الاقتصاد (أو النظرية الاقتصادية) كما سبق في أن النظام الاقتصادى هو الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية . أما علم الاقتصاد فهو العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها[٢] ، والذي يشمل بناء على ذلك نظريات تفسير الحياة الاقتصادية مثل قوانين الطلب والعرض والغلة والتكاليف وغيرها والتي تقوم على أساس من الاستقراء والملاحظة للظواهر المختلفة .

ولا يعنى ذلك انفصالاً بين النظم (أو المذاهب) والقوانين الاقتصادية إذ أن القوانين الاقتصادية تفسر الحياة الاقتصادية في المجتمعات ذات النظم الاقتصادية المختلفة . فبعض القوانين يجد له تطبيقاً في بعض المجتمعات دون البعض الآخر كقوانين الطلب والعرض مثلاً والتي تعمل في ظل حرية السوق ، لذا فمجال عملها هو المجتمعات التي تسمح بحرية السوق دون تلك التي تصطبغ بصبغة التحكم المركزى ، حيث تنعدم حرية السوق تقريباً . لذا فإن الهيكل العام للاقتصاديات المختلفة من اشتراكية (ويقترح البعض تسميتها مجتمعية) ورأسمالية وإسلامية وغيرها لابد وأن يكون ذو إطار مذهبى خاص بكل منها .

هذا ويتصل بموضوع النظام الاقتصادى ثلاثة مفاهيم يختص أولها بالإجراءات التي يتبعها النظام للتأثير على الاختيار الاقتصادى ، أما الثاني

---

(١) Prybyla. Jan S. Comparative Economc Systems, 3 rd ed., Acc, New York. 1969 P. 10

(٢) محمد باقر الصدر : اقتصادنا . دار الفكر ، بيروت ، ص ٣٤١ .

فيهتم بالوظائف التي تؤديها هذه الإجراءات ، وينصب الثالث على طبيعة هذه الإجراءات[١] .

فبالنسبة للإجراءات الاقتصادية فإنه يعبر عنها في صورة قانون تتجسد فيه التقاليد والثقافات الموروثة، وتطور الإدراك والعقول والاحتمالات الفلسفية، أو القوى السياسية في المجتمع الذي نشأ فيه النظام أو جاري تطبيقه فيه . وبصفة أولية فإن أي نظام اقتصادي يتطلب مجموعة من القواعد ، وإيديولوجية تبررها ، وعقيدة لدى الأفراد تجعلهم يطبقونها .

والنظام الاقتصادي ليس اقتصادياً بحتاً ، وإنما تؤثر فيه عوامل غير اقتصادية . ولذا فإن التحليل الاقتصادي وحده لا يوصلنا إلى الصورة الدقيقة لميكانيكية النظم الاقتصادية المختلفة .

أما الوظائف فإنها تتركز في ثلاث وظائف أساسية أولها تحديد من يقوم باتخاذ قرار الاختيار باستخدام الموارد . أما الوظيفة الثانية فإنها التنسيق بين أنشطة الوحدات الاقتصادية المختلفة . وتتعلق الوظيفة الثالثة بوضع قائمة الأولويات بالنسب للأهداف المطلوب تحقيقها ، إذ تختلف النظم الاقتصادية المختلفة في الأولويات التي تحددها لهذه الأهداف على مر الزمن ، وذلك على الرغم من اتفاق النظم الاقتصادية السائدة في العالم حالياً (عدا النظام الاقتصادي الإسلامي كما سيتبين) على الأهداف بصفة عامة والتي تتحدد في الاستخدام الكفؤ للموارد ، والتوظف الكامل لها ، والتوزيع العادل للدخول (وهو أمر نسبي لاختلاف مفهوم العدالة باختلاف الزمان والمكان والمجتمعات) وتنمية الإنتاج على مر الزمن . أما النظام الاقتصادي الإسلامي فيتعلق بإقامة النظام الإسلامي الشامل أولاً تحقيقاً لطاعة الله وعبادته ومهام استخلاف

---

(١) Prybyla Jan S. P. 10

الإنسان في الأرض وعمارتها إلى جانب هذه الأهداف المذكورة والتي تحكمها شريعة الله في تحديد مفاهيمها ومسارها وأساليبها والترتيب بينها .

ومن ناحية طبيعة الإجراءات فإنه يمكن تقسيم هذه الإجراءات في النظم الاقتصادية المختلفة إلى قسمين هما الطرق والأدوات . أما الطرق فإنها تجمع بين طرفين متناقضين هما السوق الحرة والتي تقوم فيها الأسعار بتوزيع الموارد ، والآخر هو التحكم المركزى الذي يقوم على أساس الوحدات العينية . أما الأدوات فطرفاها هما الملكية الفردية المطلقة تقريباً لوسائل الإنتاج في ظل الطريقة الأولى ، والملكية العامة لوسائل الإنتاج في ظل الطريقة الثانية . وهناك طرق وأدوات أخرى تقع بين الطرفين المتناقضين ، فطريقة النظام الاقتصادي الإسلامي تجمع بين حرية السوق وتدخل السلطات بتحديد قواعد لتنظيم التبادل في الأسواق وفقاً للشريعة الإسلامية ، ومنع الانحراف بالسوق عن قواعد المنافسة المنضبطة بين المتعاملين . كذلك فإن أداته تجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة معاً مع تحديد لدوائر كل منهما وقواعد اكتسابها واستخدامها . كذلك فهناك الاشتراكية التنافسية ولها طرقها وأدواتها .

إلا أن التطبيق الفعلي لبعض هذه النظم يبعد بدرجات متفاوتة عن الأصول النظرية التي تقوم عليها . ولذا فإن النظم التي تجسد المبادىء المطلقة غير موجودة في الحياة العملية ، بل أن النظم السائدة حالياً ما هى إلا حالات مختلفة من المنافسة غير التامة والتي تجمع بين درجات متفاوتة من النموذج التنافسي (الحر) والنموذج التحكمي . وهي تجمع بين نقط التقاء وتقارب من وجهة النظر الاقتصادية رغم الخلافات الفلسفية والسياسية الكبيرة القائمة بينها[1] . ومن الممكن إدراج النظم الاقتصادية السائدة في العالم حالياً ، في نظامين هما الاقتصاد الاشتراكي (المجتمعي) ، والاقتصاد الرأسمالي .

---

(١) Prybyla Jan S. P. 10

ولكل من الاقتصادين كما سبق ظروف نشأ فيها وقواعد وأسس لعمله وإيديولوجيات تبرره وتسانده .

وللنظام الاقتصادي الإسلامي معالمه التي يتميز بها عن كلا النظامين سواء من حيث مفاهيمها أو محتوياتها . كما أنه لا ينفصل عن باقي أركان الشريعة الإسلامية من عقائد وعبادات وأخلاق وسلوك لأن الشريعة الإسلامية كل متناسق يلزم العمل به جميعاً . كما أنه يتوافق ويتكامل مع كافة جوانب حياة المجتمع الإسلامي ويتناسق معها على العكس من الأنظمة الأخرى الغربية والشرقية التي وجدت في ظروف مغايرة لظروف المجتمعات الإسلامية وتم في إطارها نموها وتطورها بما أصل فيها التباين والاختلاف عن ظروفنا وتاريخنا وثقافاتنا ومفاهيمنا ومعتقداتنا التي تتوافق كلية وتمثل الأرضية الصالحة والقاعدة المناسبة لنظام اقتصادي إسلامي سليم .

وفيما يلى ندرس النظام الاقتصادي الإسلامي والسياسات القائمة عليه .

الفصل الثاني

الإطـــار العام

للنظام الاقتصادي الإسلامي

مقدمـــة :

النظام الاقتصادي الإسلامي هو مجموعة الإجراءات المؤثرة في الاختيار الاقتصادي الذي يهدف إلى توجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف . كما يمكن تعريفه أيضاً بأنه الطريقة التي يتعين على المجتمع الإسلامي اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية وفق مبادىء الشريعة الإسلامية .

يشتمل الإطار العام للنظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادىء الأساسية لتنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع . وهذا النظام حلقة من سلسلة تنظيمات إسلامية للحياة الإنسانية في جوانبها المختلفة تؤثر فيها وتتأثر بها ، وهي تتفق جميعاً مع الطبائع البشرية وتقرر مصالح كل من الفرد والمجتمع ، وقواعد تعاون أفراد المجتمع وطوائفه المختلفة في سبيل تحقيق المصالح المشتركة لهم جميعاً . ومن الممكن تحديد المبادىء الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي كما يلي :

١ ـ الحرية الاقتصادية المقيدة لأفراد المجتمع شاملة لكافة نواحي التوافق بين مصلحة كل من الفرد والمجتمع ، وتحديد حالات تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بما يكفل التوافق بين المصلحتين ، ويمنع إلحاق الضرر بالفرد وبالمجتمع .

٢ ـ حرية المنافسة في الأسواق مع فرض ضمانات لتوفيرها وإجراءات تصحيحية لانحرافات السوق عنها .

٣ ـ الجمع بين الملكية الفردية والملكية العامة لوسائل الانتاج مع تحديد مجالات كل منهما .

هذا ويعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي على مبادئه وقوانينه الاقتصادية جنباً إلى جنب مع القواعد التشريعية الاجتماعية والخلقية والروحية والسياسية التي تكمل معه جوانب الشريعة الإسلامية في دفع النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف النظام وغاياته . وفيما يلي دراسة لهذه المبادىء لتوضيح مفاهيمها ومحتوياتها بصفة عامة .

الحريـــة الاقتصاديـــة :

تعني الحرية الاقتصادية حرية الاختيار في الاستهلاك والعمل والاستثمار وطرق الإنتاج والملكية وغيرها. إلا أن هذه الحرية ليست على إطلاقها، بل يلزم أن تكون في إطار من القيم الإسلامية وتتوافق مع باقي أركان الشريعة الإسلامية السابق ذكرها، حيث يقوم نظام الإسلام الاقتصادي على أساس حرية التملك لعناصر الإنتاج وحرية النشاط الاقتصادي في العمل والإنتاج والتعاقد والاستهلاك والتصرف في الملكية بشرط الوفاء باشتراطات معينة تكفل اتفاق المسار الاقتصادي مع القواعد التي حددتها الشريعة لهذا المسار وهي :

أولاً : التكامل مع سائر جوانب الشريعة الإسلامية وإقامة أحكامها ، وتوفير الموارد اللازمة لذلك .

ثانياً : الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يكفل تحقيق مصلحة الأفراد والمجتمع معاً وبأقل التكاليف والجهود الممكنة ، وبما يمكن من التوافق مع الاحتياجات المتطورة والظروف المختلفة .

لذا فإن الحرية الاقتصادية الإسلامية لا تصطدم بالجوانب الأخرى من النظام ولا بأهداف المجتمع سواء في مجال النشاط الاقتصادي أو غيره كما هو

الحال في النظام الرأسمالي مثلاً إذ تعاني المجتمعات التي تطبقه من مشكلة التوافق بين الحرية والأهداف الرئيسية الأخرى للمجتمع ونظامه الاقتصادي التي تتعارض معها لأن الحرية الاقتصادية في هذا النظام كانت مطلقة ولا زالت تعطى لها الأولوية على غيرها من الاعتبارات .

ففي ظل الإسلام يتعين أن يقوم الفرد بنشاط نافع له ولمجتمعه ولا يتعارض مع أحكام الشريعة ولا احتياجات المجتمع ولا أهدافه التي تتمشي معها ، ولذا اقترن الإيمان بالعمل الصالح في كثير من آيات القرآن .

قال الله تعالى : ﴿ والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾ ، (سورة العصر) .

فقد قرن الله النجاح وعدم الخسارة بالإيمان والعمل الصالح وتفاعل المجتمع واجتماعه على العمل والتناصح والتواصي بالطاعات وترك المحرمات والجلد والمثابرة والصبر على الشدائد والمصائب . ويعني كل ذلك القيام بحق الله وحق المجتمع والالتزام به في كل قول وعمل واعتقاد .

وقد أكمل الله بيان ذلك بقوله تعالى: ﴿ ولا تعثوا في الأرض مفسدين ﴾، (سورة الأعراف : آية ٧٤) .

وقال ﷺ : « إن الله يحب المؤمن المحترف[١] » ، كما قال أيضاً « من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له[٢] »، وفي حديث آخر له ﷺ قال : « من يكفل لي ألا يسأل أحداً شيئاً أتكفل له بالجنة[٣] » .

وذلك حتى يتسنى تنمية الإنتاج والموارد المختلفة لتحقيق التقدم الاقتصادي المضطرد للمجتمع الإسلامي الذي تنتفي فيه مظاهر البطالة وتبديد الجهود البشرية .

---

(١) ، (٢) زكي الدين المنذري : الترغيب والترهيب . جـ ٢ ، ص ٥٢٤ .

(٣) زكي الدين المنذري : الترغيب والترهيب . جـ ١ ، ص ٥٨١ .

ولقد دعا الإسلام الإنسان للسعى المتواصل في استغلال الطبيعة والإفادة من خيراتها (الموارد الكامنة والظاهرة معاً) .

فقال تعالى : ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾ ، (سورة الملك : آية ١٥) .

وقال تعالى : ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون ﴾ ، (سورة الجمعة: آية ١٠) .

فقد بين عز وجل أنه قد جعل الأرض سهلة المسالك فاسلكوا أطرافها وجوانبها وترددوا في كافة أقطارها وأقاليمها للمكاسب والأرزاق ، وانتفعوا بما أذن لكم وأنعم عليكم به ، والأكل هنا يعبر عن وجوه الانتفاع المختلفة . كما أوضح في الآية الأخرى من سورة الجمعة أنه بأداء ما فرضه الله عليكم من عبادة فتفرقوا في الأرض واسعوا لكسب أرزاقكم وقضاء مصالحكم واذكروا الله حتى لا تلهكم دنياكم عن دينكم وأخراكم .

والمعلوم أن المذاهب الاقتصادية تختلف فيما بينها من حيث الدافع إلى الإنتاج والهدف منه وتنظيم استغلال الموارد المتاحة والسلع التي يتم إنتاجها .

والنظم الاقتصادية على اختلافها تتفق جميعاً على الاستفادة من الموارد بأقصى درجة ممكنة ، وتنمية الإنتاج بالتالي . إلا أنها تتبع في سبيل ذلك الأساليب التي تتفق مع مبادئها التي تنادي بها .

فالرأسمالية تهدف إلى تنمية ثروة المجتمع دون النظر إلى توزيع هذه الثروة ودورها في تحقيق الرفاهية للمجتمع ، وتسلك في سبيل ذلك كل السبل المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف دون إعتبار لآثارها الأخرى على المجتمع ، فلقد أدت الثورة الصناعية على سبيل المثال إلى زيادة الإنتاج ونمو الثروة إلا أنها أضرت بالطبقة العاملة إضراراً كبيراً ولم تضع الرأسمالية لهذا الضرر علاجاً يواكب استخدام الآلة ويحمي المجتمع من أضرارها .

أما الإسلام فإنه يهدف إلى تنمية ثروة المجتمع كهدف وسيط لتحقيق عمارة الدنيا للآخرة ، وما يعنيه ذلك من رفاهية المجتمع ، وعدالة التوزيع بين أفراده كحق أساسي للمجتمع على أفراده . وفي هذا يقول الله تعالى[1] :

﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحسانا وبذي القربي واليتامي والمساكين والجار ذي القربي والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً . الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم الله من فضله وأعتدنا للكافرين عذابا مهيناً ﴾ .

ويقول عز وجل[2] :

﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربي واليتامي والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون ﴾ .

فقد جعل حق المجتمع في الثروة مقترناً بعبادته سبحانه ، وإن عدم الوفاء بهذا الحق كفر يستوجب العذاب الأليم .

أما الاشتراكية فإنها تؤكد على العلاقة بين أشكال الإنتاج والتوزيع إلا أنها ترى أن نظام التوزيع يتبع دائماً شكل الإنتاج ويتفق مع مصلحة الإنتاج نفسه حتى ينمو الإنتاج باضطراد .

---

(١) القرآن الكريم ، سورة النساء : آية ٣٦ ـ ٣٧ .

(٢) القرآن الكريم ، سورة البقرة : آية ١٧٧ .

وفي الإسلام عكس ذلك فقواعد الإسلام التوزيعية ثابتة لا تتغير من عصر إلى عصر ولا بين الأقاليم المختلفة. والإنتاج مجال لتطبيق قواعد التوزيع، ولذا فهناك حدود وقواعد للإنتاج تكيفه ضماناً لعدالة التوزيع واتساقه مع أهداف الإسلام وعلاج المشاكل التي تترتب على تغيير أساليب الإنتاج .

أما المحرك لهذا الإنتاج فإنه الرغبة في تحقيق أقصى ربح ممكن وفقاً للنظام الرأسمالي ، ووفقاً لهذا النظام أيضاً فإن ذلك يكفل إشباع رغبات المستهلكين لأنه يتم وفقاً لرغباتهم التي يتم التعبير عنها في صورة الطلب ، الذي يتفاعل في السوق مع العرض مكوناً للسعر ، أي أنه والأمر كذلك فإن جهاز الثمن يعبر تعبيراً دقيقاً عن التوازن بين الإنتاج والطلب ويضمن أن يتجه الإنتاج وفقاً لحاجات المستهلكين .

إلا أن ذلك ليس صحيحاً بدرجة كافية لأن الطلب الفعال في السوق الرأسمالي هو الطلب الذي تعززه القدرة الشرائية أي هو الطلب النقدي ، وهو جزء فقط من حاجات المستهلكين التي يستطيعون التعبير عنها بلغة السوق وهى الثمن . أما حاجاتهم الأخرى والتي قد تكون أكثر إلحاحاً وأهمية فما داموا لا يستطيعون ترجمتها إلى طلب نقدي فإنها لا تجد لها إشباعاً إذ أنها لا تجد لها طريقاً إلى مجال الإنتاج ، وبالطبع فإن ذلك يؤدي إلى الانحراف بالإنتاج عن توفير احتياجات المجتمع الضرورية ، ووفرة إنتاج السلع الترفية الكمالية التي يطلبها الاغنياء لاستطاعتهم ترجمة طلبهم عليها بلغة السوق وهو الطلب النقدي أو الطلب الفعال .

وفي الاشتراكية يتم إنتاج السلع وفقاً لتقدير جهاز الدولة لأهمية السلع للمجتمع وتصنيفها إلى سلع ضرورية وأخرى كمالية تبعاً لذلك والاهتمام بتوفير الكماليات بأسعار عالية لتعويض جهاز الإنتاج عن خفض أسعار الضروريات .

ويعيب هذا التقدير الذي يقوم به جهاز الدولة لأهمية السلع للمجتمع عدم إمكانية التعبير الدقيق عن هذه الأهمية ولا عن التغيرات فيها .

أما في الإسلام فمع كون الربح هدفاً للمنتج الفرد فإنه يوجب على المجتمع توفير الاحتياجات الضرورية لجميع أفراده دون إسراف أو تقتير قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع وذلك بغض النظر عن وجود الطلب الفعال على هذه الضروريات من عدمه . كذلك فإن إنتاج السلع الأخرى يجب أن يكون في إطار عدم الإسراف والتقتير وأن يتجنب إنتاج السلع الممنوع إنتاجها والتي تضر بالمجتمع .

هذا ويتعين على الفرد أن يسلك في عمله واكتساب رزقه واستغلال الموارد الإنتاجية وتنميتها ما يعود بالنفع عليه وعلى المجتمع ، وأن يمتنع عن كل ما من شأنه إهدار الموارد وسوء استخدامها والإضرار بنفسه أو بالمجتمع ، حيث يتوجب أن يتجه نظام المجتمع ونشاطه الاقتصادى نحو توفير لوازم حفظ الدين والحياة والقوة البدنية والذهنية اللازمة لأداء الواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع ونظام المجتمع وأمنه الداخلي والخارجي كما قال الغزالي[١] والشاطبي[٢] من أنه يتعين على المجتمع توفير أسباب حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، وأن يتجه نظام المجتمع وأساليبه وطاقاته وأدواته المختلفة نحو تحقيقها في المقام الأول . كما أن الفقهاء قد بينوا أن الصناعات والمهن اللازمة لتوفير ذلك ، واكتساب علومها والخبرات فيها فرض كفاية على المجتمع إذا قام بها البعض سقط طلبها عن الباقين[٣] ، وإذا امتهنها البعض

---

(١) أبو حامد الغزالي : المستصفى من علم الأصول . المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ١٩٣٧ م .

(٢) أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة . المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .

(٣) أحمد بن تيمية : الحسبة . دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٨ ـ ٢٩ .

لا يخرج منها إلا إذا قام غيره بها أو كثر العاملون بها ولم تعد هناك حاجة إلى نشاطه في هذا المجال[١] .

وفي مزاولة الإنسان لنشاطه بصوره المختلفة يتعين عليه أن يمتنع من كل ما من شأنه إهدار الموارد وسوء استخدامها والإضرار بنفسه أو بالمجتمع . فقد نهى الإسلام أتباعه عن كل ما يضر بالفرد أو بالمجتمع ويمنع توظيف الموارد ويزيد من تكلفة الإنتاج وما يؤدي إليه ذلك من محدودية الإنتاج وآثاره الضارة على الاستهلاك والاستثمار بالتالي . فقد نهى عن الإنتاج والعمل والتبادل في أشياء تضر الفرد أو المجتمع بقوله الجامع ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار »[٢] .

وقال تعالى : ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريماً ﴾ (سورة النساء : آية ٣١) .

وتتبين بعض هذه الكبائر من قول رسول الله ﷺ : اجتنبوا السبع الموبقات قيل يارسول الله وما هن قال : الشرك بالله وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق والسحر وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات[٣] .

وقد أخرج ابن مردويه حديثاً آخر قال فيه : كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن كتاباً مع عمر بن حزم كان مما فيه إن أكبر الكبائر عند الله يوم القيامة إشراك بالله وقتل النفس المؤمنة بغير حق والفرار يوم الزحف في سبيل الله وعقوق الوالدين ورمي المحصنة وتعلم السحر وأكل الربا وأكل مال اليتيم[٤] .

---

(١) محمد فؤاد عبد الباقي : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ص ٢٨٤ .

(٢) رواه مالك .

(٣) رواه البخارى ومسلم .

(٤) محمد على الصابونى ، مختصر تفسير ابن كثير ، م ١ ، ص ٣٨٠ .